جانباً من الفلسطينيين واشعرتهم بأن لهم متحدثين باسمهم. الا ان الاهم من ذلك هو ان الدول العربية، من خلال خلقها لمنظمة التحرير الفلسطينية، رفعت يدها عن القضية الفلسطينية، وذلك ليس ايماناً منها بحق الفلسطينيين بالاستقلالية في التصرف، وانما لتتهرب من أية مسؤولية فعلية تجاه الشعب الفلسطيني.

وقد سيطرت النقاشات المتعلقة بالشخصية الفلسطينية، والاستقلالية الفلسطينية، على حيز كبير من الجدل الذي صاحب ظهور المنظمة؛ ذلك ان التيار القومي، وخصوصاً الناصريين، كان يشكل قوة ضاغطة حتى تبقى المنظمة اداة خاضعة للاستراتيجية الرسمية العربية، بينما ارادها الوطنيون الفلسطينيون اداة تعبر عن الاستقلالية في العمل الفلسطيني. وسيطر الاتجاه الأول طوال السنوات الاربع الأولى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، حيث ان الميثاق القومي المعمول به خلال تلك الفترة، اوضح ان لا اطماع للمنظمة لممارسة أي سيادة فلسطينية. فالمادة الرابعة والعشرون نصّت على ان «لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمّة».

الا ان نصوص «الميثاق الوطني» (١٩٦٨)، كانت اكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية وان كانت تقرن بين الاستقلالية والشخصية الفلسطينية وبين الانتماء القومي والوحدة العربية؛ فالمادة الثانية عشرة اكدت على ان «الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه، في هذه المرحلة من كفاحه الوطني، ان يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وان ينمي الوعي بوجودها، وان يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها اذابتها واضعافها». وجاء في المادة الثامنة والعشرين: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية». اما المادة التاسعة والعشرون، فأكدت على ان «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والاصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدّد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه».

وقد واصلت المجالس الوطنية الفلسطينية التأكيد على الاستقلالية الفلسطينية في كل مؤتمراتها. وكان هذا التشبث بالاستقلالية يتسم بأهمية بالغة ويشكل محور اهتمام الفلسطينيين، عندما تكون هذه الاستقلالية وحرية العمل الفلسطيني محل تهديد أو مصادرة، كما حدث في السنوات الأولى التي تلت خروج المقاومة من الأردن؛ أو عندما تطرح مشاريع تسوية تتجاوز دور الثورة الفلسطينية. كما ان الاحباطات والضربات المتوالية التي تلقتها الثورة الفلسطينية من قبل العدو الصهيوني، ومن قبل اطراف عربية، لم تمنعها من مواصلة التركيز على هذه الاستقلالية، بل نجد ان الحفاظ عليها يصبح الشغل الشاغل للثورة، بعد كل أزمة تمر بها. وهذا ما بدا واضحاً في الدورة ما قبل الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث جاء في البيان الصادر عن المجلس: «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية»(٧).

الا ان تأكيد الميثاق الوطني على الاستقلالية الفلسطينية وابراز الشخصية الفلسطينية لا يعني توافق التصورات وتناغم الاجتهادات بين فصائل المقاومة حول مفهوم الاستقلالية